



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس السادس عشر / تابع-باب مسح الخفين



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(و) يمسح على (جبيرة) مشدودة على كسر أو جرح ونحوهما (لم تتجاوز قدر الحاجة) وهو موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج إليه في شدها، فإن تعدى شدها محل الحاجة نزعها، فإن خشي تلفاً أو ضرراً تيمم لزائد ودواء على البدن تضرر بقلعه كجبيرة في المسح عليه (ولو في) حدث (أكبر) لحديث صاحب الشجة: «إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعضد أو يعصب على جرحه خرقة ويمسح عليها ويغسل سائر جسده» رواه أبو داود. والمسح عليها عزيمة (إلى حلها) أي يمسح على الجبيرة إلى حلها أو براء ما تحتها وليس موقتا كالمسح على الخفين ونحوهما؛ لأن مسحها للضرورة فيقدر بقدرها (إذا لبس ذلك) أي ما تقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والخمار والجبيرة (بعد كمال الطهارة) بالماء ولو مسح فيها على حائل أو تيمم لجرح، فلو غسل رجلاً ثم أدخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الأخرى، ولو نوى جنب رفع حدثه وغسل رجله وأدخلهما الخف ثم تم طهارته أو مسح رأسه ثم لبس العمامة ثم غسل رجله، أو تيمم ولبس الخف أو غيره لم يمسح ولو جبيرة، فإن خاف الضرر بنزعها تيمم. ويمسح من به سلس بول أو نحوه إذا لبس بعد الطهارة؛ لأنها كاملة في حقه، فإن زال عذره لزمه الخلع واستئناف الطهارة كالتيمم يجد الماء.

(ومن مسح في سفر ثم أقام) أتم مسح مقيم إن بقي منه شيء وإلا خلع (أو عكس) أي مسح مقيماً ثم سافر لم يزد على مسح مقيم تغليبا لجانب الحضر، (أو شك في ابتدائه) أي ابتداء المسح هل كان حضراً أو سافراً (فمسح مقيم) أي فيمسح تنمة يوم وليلة فقط؛ لأنه المتيقن، (وإن أحدث) في الحضر (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافر) لأنه ابتداء المسح مسافراً.

قد تكلمنا فيما مضى- على مسح الخفين والجوربين والعمامة والخمار، وذكرنا شروط ذلك، ووقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله-: "وعلى جبيرة".

ما سبق يُمسح في الحدث الأصغر فقط، ولهذا قال: "في حدثٍ أصغر لا في حدثٍ أكبر بل يغسل ما تحتها" يعني في الحدث الأكبر.

وأما الجبيرة فقال: "ويسمح على جبيرة مشدودة على كسر—أو جرح ونحوهما" الجبيرة -فعيلة-، بمعنى فاعلة، والفاعل هنا الذي يجبر الكسر—هو الله عز وجل، لكن هذه سببٌ للعلاج؛ فُنُسِبَ إليها من باب المجاز، وهي أعوانٌ توضع على موضع الكسر أو الجرح ثم يُربط عليها ليلتئم، ويُشبهها في زماننا ما يعرف بالجبس.

فقال -رحمه الله-: "ويمسح على جبيرة مشدودة على كسر أو جرح ونحوهما" كوجع، ونحو ذلك.

قال: "لم تتجاوز قدر الحاجة وهو موضع الجرح والكسر—وما قُرب منه بحيث يُحتاج إليه في شدها" فهذا شرط فيما يتعلق بالجبيرة، ألا تتجاوز قدر الحاجة، يعني أن يُشدَّ الجبس أو أن تُشدَّ الجبيرة بقدر الحاجة

التي يُحْتَاج إليها في الشد، الكسر- والجرح ونحو ذلك. هذا في موضع معين، فنُشَدُّ هذه الجبيرة، أو توضع على قدر الحاجة، على قدر الجرح وعلى قدر الكسر، وكذلك كل ما قُرِبَ منه مما يُحْتَاج إليه في شدها.

فإذا كان مثلاً يكون طولها خمسين سنتيمتر، فلا يصح أن يُزاد عن قدر الجرح أو الكسر- وما يحتاج إليها في شدها حتى تتماسك جيداً، فلا تُزاد مثلاً إلى مائة سنتيمتر أو إلى ثمانين وسبعين؛ لأنه لا حاجة إلى هذا الزائد. إذاً لابد للمسح على الجبيرة في الأصل ألا تتجاوز قدر الحاجة.

قال المؤلف -رحمه الله-: "فإن تعَدَّى شدها محل الحاجة نزعها" يعني وضعنا الجبيرة على أكثر من محل الحاجة، على قدر زائدٍ على الحاجة= فإنه يلزم أن تُنزع هذه الجبيرة، **يلزم نزعها لماذا؟** -لأنك قد وضعتها على شيء لا يُحْتَاج إلى الوضع فيه والأصل الغسل، فحينئذٍ إذا قلنا لماذا وضعتها في قدر زائد؟ أنت الآن تُضَيِّع فريضةً وهي غسل هذا المكان، فلا بد أن تزيلها إذا استطعت أن تزيلها، الكلام هنا مع القدرة على إزالتها، يعني وعدم الضرر، ولذلك ينبغي أن يُراعى هذا ابتداءً عند شد الجبائر وعند شد الجبس ونحو ذلك ألا يزداد على قدر الحاجة.

طيب، ماذا لو شد الجبيرة وزادت على قدر الحاجة ولم يستطع أن ينزعها؟

قال المؤلف: "فإن خشي- تلقاً أو ضرراً تيمم لزائداً" في هذا الموضع نقول: الجبيرة مشدودة على قدر الحاجة، وعلى زيادةٍ على قدر الحاجة. فعندي موضعٌ هو موضع احتياج إلى شد الجبيرة ولا إشكال فيه، وعندي موضع زائد على القدر المُحتاج إليه، **فماذا نصنع حينئذٍ؟** -نقول سيجمع هنا بين الغسل والمسح والتيمم.

"إن خشي- تلقاً أو ضرراً تيمم لزائد" بمعنى سيغسل القدر المكشوف الذي ليس عليه جبيرة= يُغسل بالماء، والقدر الذي فيه الجبيرة -وهو قدر الحاجة- = يُمسح، والقدر الزائد الذي شُدَّت عليه الجبيرة ويُخشى- التلف أو الضرر بنزعها= يُتَيَمَّم بدلاً عن غسله. صار عندنا عدة أشياء:

- غسلٌ للموضع المكشوف.
- مسحٌ للموضع المشدود عليه الجبيرة بقدر الحاجة.
- تيمم بدل غسل القدر الذي تحت الجبيرة -وهو القدر الزائد الذي شُدَّت عليه الجبيرة زيادةً عن قدر الحاجة-، لكننا لا نستطيع نزعها الآن.

فيُجمع بين هذه الثلاثة. تَيَمَّم؛ لغسل ما تحت هذا القدر الزائد.

طيب، لو عَمَّت الجبيرة محل الفرض في التيمم، بأن عَمَّت الوجه واليدين مثلاً= فيكفي مسحها بالماء. إذا كان العضو الذي فيه الجرح مكشوقاً، ليس عليه جبيرة، ليس عليه شيء، فنقول: الواجب أن يُغسل بالماء، هذا هو الأصل، طيب إن تعَدَّر الغسل وكان الغسل يضره= فإننا نمسحه؛ لأن المسح فيه استعمال للماء، فلا يُعَدَّل إلى التيمم الذي هو استعمال للتراب، فالمسح بعض الغسل، والغسل مسحٌ وزيادة، فنتقي الله ما استطعنا ونمسح. طيب إذا تعذر المسح أيضاً، يعني لا يصح أن تُقَرَّب ماءً، فالعضو الآن مكشوف، فتتيمم بدلاً عن غسل هذا العضو الجريح، هذا كله في العضو المكشوف.

أما إذا كان مستوراً بجبيرة ونحوها من اللصوق مما يُحتاج إليه في وضعها على الجروح وعلى مواضع الكسر- ونحو ذلك، فماذا يصنع الإنسان؟ -نقول ليس له الآن إلا أن يمسح بشروط المسح على الجبيرة المعتبرة. والمؤلف هنا يتكلم على هذا الأمر، فيقول: "فإن تعدى شدها محل الحاجة نزعها" يعني إذا أمن الضرر. طيب، فإن خاف التلف أو الضرر، قال: "فإن خشى تلفاً أو ضرراً تيمم لزائد" هذا ما وضّحناه.

قال: "ودواءً على البدن تضرر بقلعه كجبيرة في المسح عليه" دواء يوضع على البدن كالمرهم ونحوها، وكذا اللصوق التي تُلصق على الجروح ونحوها، وضع شيئاً على البدن ويتضرر بخلعه أو بإزالته= فهو كالجبيرة في المسح عليه.

قال -رحمه الله-: "ولو في حدث أكبر إلى حلّها" يعني أن المسح فيما سبق كان في الخف والجورب والعمامة يكون في الحدث الأصغر فقط، أما هنا فالمسح على الجبيرة يكون في الحدث الأصغر ويكون في الحدث الأكبر، لماذا؟ لأن المسح على الجبيرة عزيمة، والمسح على الخفين ونحوهما كالعمامة والخمار رخصة.

فقال -رحمه الله-: "ولو في حدث أكبر لحدث صاحب الشجة: 'إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعضد أو يعصب على جرحه خرقة ويسمح عليها ويغسل سائر جسده' رواه أبو داود".

قال المؤلف -رحمه الله-: "والمسح عليها عزيمة".

"والمسح عليها" يعني على الجبيرة.

"عزيمة" وهذا مناط التفريق بين الجبيرة وغيرها. الجبيرة تخالف الخف ونحوه في مسائل، هذه المسائل بعضها مبني على معتمد المذهب وبعضها مخالف لمعتمد المذهب، وقد ذكر ذلك في الإنصاف وذكره غيره.

فنحن نقول مثلاً من الفروق، وقد جمعها المرداوي في الإنصاف وجمعها بعضهم نظماً، كما قال المحب ابن نصر الله -رحمه الله- في الفروق بينهما -بين الجبيرة والخف-:

والخرق والتوقيت فيها أهمل

وكلها امسح في الطهارتين وقبلها الطهر على قولين

إذاً الفروق بين الجبيرة والخف عديدة:

- فمنها أنه لا يُشترط تقدّم الطهارة لجواز المسح على الجبيرة على رواية، على رواية في المذهب، لكن معتمد المذهب أنه لا بد أن تكون على طهارة، بخلاف المسح على الخف فلا خلاف في أنه لا بد أن يلبس على طهارة.

- ومنها أنه لا تحديد، لا توقيت بمدة يوم وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها كما نقول في الخف، إنما في الجبيرة إلى حلّها، يقول المؤلف هنا: "إلى حلّها" يعني يمسح على الجبيرة إلى أن تُحَلَّ، أو إلى أن يبرأ ما تحتها، فليس موقتاً كالمسح على الخفين؛ لأنه مسح على الضرورة، والضرورة تُقدَّر بقدرها.
- ومنها أيضاً المسح على الجبيرة يكون في الطهارة الكبرى وفي الطهارة الصغرى، يعني في الغسل وفي الوضوء، بخلاف المسح على الخف وعلى الجورب وعلى العمامة وعلى الخمار، فهذه تكون في الحدث الأصغر فقط.
- ومنها أيضاً أن شد الجبيرة مخصوص بحال الضرورة، وليس في الأمور العادية، بخلاف الخف يلبسه الإنسان وإن لم يكن في ضرورة إلى لبسه.
- ومنها ما ذكره المؤلف هنا أن المسح على الجبيرة عزيمة، وأما المسح على الخف فإنه رخصة كما ذكرنا من قبل.
- ومن الفروق أيضاً أنه يجوز المسح على الجبيرة إذا كانت من حرير ونحوه على رواية صحة الصلاة في ذلك، بخلاف الخف فإنه لا يصح أن يكون بالنسبة لرجل من حرير ونحوه.
- ومنها أنه يجوز المسح على الجبيرة في سفر المعصية، لماذا؟ لأنها ليست رخصة حتى نقول لا تُنَاط بالمعاصي، لكن الخف لا يجوز المسح عليه على معتمد المذهب أكثر من يوم وليلة في سفر؛ لأنه لا يُنَاط بالمعاصي، وغير ذلك مما ذكره المرداوي -رحمه الله- في الإنصاف.

ويرجع التفريق بينهما إلى أن المسح على الجبيرة عزيمة والمسح على الخف رخصة.

إذًا، يقول المؤلف -رحمه الله-: "والمسح عليها عزيمة" وعرفنا معنى العزيمة عندما تكلمنا على الرخصة.

"والمسح عليها عزيمة" يعني حكم ثبت على وفق دليل الشرع خالٍ من معارض راجح.

طيب، قال -رحمه الله-: "إلى حلّها" يعني يمسح على الجبيرة إلى أن تُحَلَّ الجبيرة.

قال المؤلف: "أي يمسح على الجبيرة إلى حلّها أو برء ما تحتها وليس موقتاً كالمسح على الخفين ونحوهما؛ لأن مسحها" وهي الجبيرة.

"للضرورة فيتقدَّر بقدرها" فهذه من الفروق التي ذكرناها.

قال: "إذا لبس ذلك أي ما تقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والخمار والجبيرة بعد كمال الطهارة بالماء" طبعاً الجبيرة ذكرنا أن فيها خلافاً في المذهب، فالقول المعتمد في المذهب أن المسح على الجبيرة لا يصح إلا إذا كانت قد وضعت على طهارة، يعني يُشترط تقدم الطهارة، أن يلبسها الإنسان وهو متطهَّر، متوضَّئ يعني ليصبح المسح عليها، وهذا هو معتمد المذهب، وفي المذهب قولٌ ثانٍ وهو رواية عن الإمام أحمد -رحمه الله-، أنه لا يُشترط لشد الجبيرة الطهارة، لماذا؟ لأنه الجرح أو الكسر يأتي بغتة، كثيراً ما يأتي الإنسان غير متطهَّر، واشتراط الطهارة هنا فيه عسر، ولهذا اختاره كثير من الأصحاب، وذكره في الفروق بين الجبيرة وبين الخف.

فعلى المذهب، وهو اشتراط تقدّم الطهارة، **إذا شدّها على غير طهارة ماذا يصنع عندما يتوضّأ؟** يقولون يجب أن ينزعها، يجب أن ينزع هذه الجبيرة؛ لأنه لا يصح المسح عليها، طبعاً يجب أن ينزعها يعني عند أمن الضرر أو التلف، طيب إذا كان يخاف ضرراً بزيادة المرض أو تأخر الشفاء أو أن يحدث له مرض زائد أو أن يتلف، فماذا يصنع؟ **"لا ضرر ولا ضرار"** وأنتم تقولون لا يصح المسح على الجبيرة إلا إذا شُدّت على طهارة، ماذا يصنع الآن؟ قال الفقهاء -رحمهم الله-، شرطوا هذا وهو المذهب، قالوا: **"إن خاف، يتيمم فقط"** يتيمم فقط على الصحيح من المذهب، إذاً إن خاف من نزعها، يعني خاف تلفاً أو ضرراً، فإنه يتيمم بدلاً عن غسل ما تحتها، عرفنا أن التيمم يكون في الوجه والكفين، لا علاقة للتيمم إلا بالوجه والكفين، يعني حتى لو كان الكسر—أو الجرح في الرجلين مثلاً، أو كان في الرأس، فهو يتيمم صفة التيمم المعروفة المشروعة في الوجه والكفين بدلاً عن غسل هذا العضو أو هذا القدر من العضو، **فيتيمم لغسل ما تحتها، لماذا؟** لأنه موضع يخاف الضرر باستعمال الماء فيه فيجوز التيمم فيه، فهذا المذهب في هذه المسألة، وأما القول الثاني الذي لم يشترط شدّها على طهارة فإنه يجوز المسح عليها حينئذٍ.

قال المؤلف -رحمه الله-: **"إذا لبس ذلك" أي ما تقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والخمار وجبيرة بعد كمال الطهارة بالماء** يعني بأن توضّأ وضوءاً كاملاً، ثم بعد ذلك لبس هذا الحائل، ولهذا قال: **"بعد كمال الطهارة بالماء"**.

ومبنى النظر في هذه المسألة: على أنه هل يُشترط أن يلبس الحوائل على طهارة كاملة ليمسح، أو أن يبتدئ لبسهما على طهارة كاملة؟ كما ذكر شيخ الإسلام -رحمه الله-، من العلماء من قال: **"لا يُشترط كمال الطهارة"** لكن المذهب أنه يُشترط. وجه الخلاف أنه هل يُشترط أن يلبس الخفين ونحوهما على طهارة كاملة، أم أن يبتدئ اللبس على طهارة كاملة؟ وينبغي على الخلاف هنا: أنه لو غسل رجلاً ثم أدخلها الخف، لم يغسل الرجل الثانية، توضّأ وغسل رجله اليمنى مثلاً، ثم أدخلها الخف = فهذا لا يصح أن يمسح عليه بعد ذلك، على المذهب لا يصح، لماذا؟ لأنه لا بد أن يلبس الخفين بعد كمال الطهارة، بعد أن يغسل اليمنى واليسرى.

طيب، لو غسل رجلاً ثم أدخلها الخف؟ نقول عليه أن يخلع، ثم بعد أن يخلع يغسل الرجل الثانية -اليسرى-، ثم يلبس الخفين ويمسح عليهما بعد ذلك.

يقول المؤلف -رحمه الله-: **"بعد كمال الطهارة بالماء ولو مسح فيها على حائل"** يعني من شرط المسح على الخفين وعلى سائر الحوائل حتى العمامة والجبيرة على معتمد المذهب كما ذكرنا: أن يلبسه بعد كمال الطهارة بالماء، وليس بعد الطهارة بالتراب، يعني لو تيمم ثم لبس الخفين = لا يصح المسح على الخفين؛ لأنها ليست طهارة بالماء، بل لا بد أن يتطهر طهارة كاملة، فلو غسل رجلاً-اليمنى- ثم لبس الخف، فإنه لا يصح أن يمسح عليها، عليه أن يخلعه؛ لأنه لم يغسل اليسرى، لا بد أن تكمل الطهارة كلها.

يقول المؤلف: **"ولو مسح فيها على حائل"** يعني ولو مسح في الطهارة التي قبل لبس الخفين على حائل، يعني على خف مثلاً، يعني بأن لبس خفّاً على طهارة، شخص لبس خفّاً على طهارة، توضّأ وضوءاً كاملاً، ثم لبس الخف، ثم أحدث، وتوضّأ، ومسح على الخفين لأنه لبسهما على طهارة، ثم لبس عمامة أو لبس جبيرة

أو لبست المرأة خماراً= فلها أن تمسح، وله أن يمسح، لماذا؟ لأنه لبسه بعد كمال الطهارة بالماء وإن كانت هذه الطهارة قد مسح فيها على حائل.

وكذلك لو مسح في الطهارة على عمامة أو جبيرة، يعني لو توضأ مثلاً، ثم لبس عمامة أو جبيرة، توضأ وضوءاً كاملاً، ثم لبس عمامة أو جبيرة، ثم أحدث، وتوضأ، ومسح عليها -على هذه العمامة أو على هذه الجبيرة-، ثم لبس خفاً= يجوز له أن يمسح عليه، لماذا؟ لأنه تقدّمه طهارة كاملة بالماء، وإن كان فيها مسح على حائل من الحوائل. ولو غسل جسده كله، غسل الصحيح ولكنه تيمم لجرح، كان يوجد جرح وتيمم بدلاً عن غسله، ثم لبس حائلاً= فيجوز له المسح عليه أيضاً؛ لأنه تقدّمه طهارة كاملة، لكن لا يمسح على خف ونحوه من الحوائل إذا لبسه على طهارة تيمّم.

طيب، المؤلف اشترط أيضاً كمال الطهارة، ليس فقط أن تكون مائية بل أن تكون كاملة. فلو غسل رجلاً ثم أدخلها الخف قبل أن يغسل الأخرى، فإنه يخلع الخف ثم يلبسه بعد غسل الرجل الأخرى.

طيب، إن تطهر الإنسان طهارة كاملة بالماء، ثم أحدث قبل أن يلبس الخفين، ثم لبسهما وهو محدث= فإنه لا يصح أن يمسح؛ لأنه لا بد أن يتقدّمه طهارة كاملة بالماء، ويلبس الخفين وهو طاهر.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ولو مسح فيها على حائل أو تيمم لجرح" عرفنا أنه إذا غسل الأعضاء الصحيحة وتيمم لجرح ثم لبس حائلاً من الحوائل كالخفين ونحو ذلك= جاز له المسح عليه.

"فلو غسل رجلاً ثم أدخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الأخرى، ولو نوى جُنُب رفع حديثه" الأكبر والأصغر يعني.

"وغسل رجليه وأدخلهما الخف ثم تم طهارته أو مسح رأسه ثم لبس العمامة ثم غسل رجليه، أو تيمم ولبس الخف أو غيره لم يمسح ولو جبيرة"

يقول: "لو نوى جنب رفع حديثه" وكذلك نحو الجنب، يعني ممن عليه حدث أكبر كالحائض والنفساء إذا انقطع دمهما.

"نوى" هذا الذي عليه حدث أكبر، بالغسل رفع الحدثين، ثم غسل رجليه وأدخلهما في الخف، ثم تم طهارته= لا يجوز له المسح، لماذا؟ لأنه لم يلبس بعد كمال الطهارة، لاحظ هنا، هو غسل رجليه، رفع الحدث عن الرجلين، لكن هل تمت الطهارة، هل كملت؟ لا، لم تكمل، ما العمل؟ نقول لا بد أن يخلعهما ويتمم الطهارة، ثم يلبس بعد ذلك، ففي هذه الحالة لو أنه نوى رفع الحدثين وغسل رجليه وأدخلهما الخف ثم تم طهارته= لم يجز له المسح على الخفين بعد ذلك؛ لأنه لم يلبسهما بعد كمال الطهارة.

قال: "أو مسح رأسه ثم لبس العمامة ثم غسل رجليه" لم يجز المسح أيضاً، لماذا؟ لأن شرط المسح على العمامة كشرط المسح على الخف، أن يكون ذلك بعد كمال الطهارة، فيخلع العمامة ثم يلبسها بعد ذلك بعد انتهاء طهارته؛ ليوجد الشرط الذي هو كمال الطهارة.

كذلك يقول: "أو تيمم ولبس الخف أو غيره لم يمسح"، لماذا؟ لأنها ليست طهارة مائية، بل طهارة تيمم، فحينئذ لا يصح أن يمسح.

"لو تيمم ولبس الخف أو غيره" يعني من الحوائل.

"لم يمسح ولو جبيرة" بناءً على اشتراط كمال الطهارة بالماء حتى في مسح الجبيرة.

طيب، قال -رحمه الله-: "فإن خاف نزعها" يعني الجبيرة.

"تيمم" صاحب الجبيرة الذي وضع الجبيرة، إن كان قد وضعها على طهارة ولم تتجاوز محل الحاجة = فإنه يغسل الجزء الصحيح -الذي ليس عليه جبيرة-، ويمسح على الجبيرة بالماء، ويجزئه ذلك ولا إشكال، وإلا فإنه يجب مع الغسل أن يتيمم بدلاً عن غسل ما تحت هذه الجبيرة. ولا يصح أن يمسح على الجبيرة ما لم توضع على طهارة وتتجاوز المحل -وهو محل الحاجة-، فحينئذ يغسل الصحيح، ويمسح على الجبيرة، ويتيمم بدلاً عن غسل ما تحت الزائد عن قدر الحاجة.

قال -رحمه الله-: "ويمسح من به سلس بول أو نحوه إذا لبس بعد الطهارة؛ لأنها كاملة في حقه" نحن عرفنا أن طهارة من به سلس بول وأصحاب الحدث الدائم كالمستحاضة ونحو ذلك، طهارتهم طهارة ترفع الحدث، فإذا تطهر طهارة كاملة بالماء، ولبس الخفين ونحوهما من هذه الحوائل = **فله أن يمسح، لماذا؟** لأنها طهارة كاملة في حقه.

"فإن زال عذره لزمه الخلع واستئناف الطهارة كالتيمم يجد الماء".

إذاً، إذا انقطع دم المستحاضة، أو زال سلس البول، أو توقَّف الرُّعاف ونحو ذلك من الأحداث الدائمة، انقطعت وتوقَّفت = فإنه يستأنف الطهارة، يعني يتطهر من جديد، ويخلع هذا الحائل، **لماذا؟** لأن الحكم بصحة طهارته كان لوجود العذر، فإذا زال العذر = حُكِمَ بطلانها بناءً على الأصل كالتيمم يجد الماء فيلزمه أن يتطهر به.

ثم قال -رحمه الله-: "وإن مسح في سفرٍ ثم أقام" وفي نسخة "ومن مسح في سفرٍ ثم أقام" بأن ابتداء المسح وهو مسافر، ومدة المسافر ثلاثة أيام وليالها، لكنه أقام بعد ذلك، يعني وصل إلى بلده، أو إلى مكانٍ ينوي الإقامة فيه أكثر من أربعة أيام.

"أتمَّ مسح مقيمٍ إن بقي منه شيء وإلا خلع" يتم مسح مقيمٍ إن بقي منه شيء، يعني مثلاً لو قديمٍ من السفر بعد مُضي نصف يوم، بقي له نصف يوم = يُتم مسح مقيم، ويكتفي بهذا، طيب إن كانت المدة قد انتهت، يعني مثلاً قديمٍ بعد مضي أربع وعشرين ساعة من حدثٍ بعد لبس، **هل يُكمل ثلاثة أيام لأنه ابتداءً مسافراً؟** نقول: لا، ينتهي بمجرد القدوم، قديم وهذا القدوم بعد مضي يوم وليلة = فلا مسح في الإقامة لأكثر من يوم وليلة، وحينئذٍ يخلع الخفين مباشرة، إن لم يبقَ من المدة شيء.

"أو عكس أي مسح مقيماً ثم سافر" ابتداءً المسح مقيماً في بلده مثلاً، فمدته أربع وعشرين ساعة من حدثٍ بعد لبس، لكنه سافر في أثناء هذه المدة، فأيضاً يتم مسح مقيم.

قال: "لم يزد على مسح مقيم تغليباً لجانب الحضر- احتياطاً لعبادته. إن مسح مقيماً ثم سافر، أو مسح مسافراً ثم أقام= فإنه يمسح مسح مقيم، وكذلك إذا شك في ابتدائه.

ولهذا قال: "أو شك في ابتدائه أي ابتداء المسح هل كان حَضْرًا أو سَفَرًا فمسح مقيم أي فيمسح تتمه يوم وليلة فقط لأنه الْمُتَيَقَّن" سواء كان هذا الشك قد وقع في الحضر أو في السفر، فإنه في الحالتين يمسح مسح مقيم، يعني لا يزيد على يومٍ وليلة.

"أي فيمسح تتمه يومٍ وليلة فقط لأنه الْمُتَيَقَّن".

ثم قال -رحمه الله-: "وإن أحدث في الحضر- ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافر"، قال: "لأنه ابتداء المسح مسافراً" هذا رجل أحدث في الحضر، يعني كان لبسه للخف أصلاً في الحضر، يعني في بلده، مقيم، وبدأت المدة، نحن قلنا حساب المدة يبتدئ من حدثٍ بعد لبس، لبسه في الحضر- وأحدث في الحضر- ثم سافر قبل المسح، وأول مسحٍ وقع وهو مسافر.

قال هنا: "أتم مسح مسافر"، لماذا؟ "لأنه ابتداء المسح مسافراً" لأن الاعتبار في المدة بجواز الفعل، ومن الحدث= جاز الفعل، والاعتبار في العبادة بالتلبس بها، وقد وُجد ذلك في مسألة المسافر في السفر، والدليل على هذا أن من دخل وقت الصلاة عليه وهو حاضر، ثم سافر في الوقت، فله القصر. على قولٍ في المذهب، وهذا علل به بعض الفقهاء ومنهم النووي -رحمه الله-، ولها تنظير آخر جيد، وهو أن الصبي إذا دخل عليه وقت الصلاة وهو مقيم، فبلغ في الوقت بعد سفره، فإنه يقصر؛ لأن العبادة هنا وهناك ما فعل منها شيئاً ولا وجبت عليه في الحضر- وإنما وُجد وقت جوازها فقط، وكذلك من دخل عليه الصلاة وهو في الحضر- ثم سارت به السفينة، فإنه يتم.

فدخول وقت المسح كدخول وقت الصلاة، وابتداء المسح كابتداء الصلاة، فهذا هو التعليل الذي ذكره في هذه المسألة، وإن كان بعض العلماء يقول إن هذه المسألة تدل على ضعف قولهم السابق أنه إذا مسح في حضرٍ ثم سافر فإن مسحه مسح مقيم.

إذًا، إذا مسح في سفرٍ، ثم أقام أو بالعكس، أو شك في الابتداء، فإنه يمسح مسح مقيم، لماذا؟ لأن المسح عبادة، يختلف قدرها بالحضر- والسفر، الحضر- له أحكام والسفر له أحكام، فإذا وُجد أحد طرفيها حضر- سواء الأول أو الآخر- = غُلِبَ حكمه كالصلاة؛ لأن المسحات حتى وإن كانت عبادات، لا يرتبط بعضها ببعض، لكن وقتها وقتٌ واحد، بعضه مرتبط ببعض، ولا بد من بناء أحد طرفيه على الآخر.

فإذا وقع بعض المدة في الحضر- وجوزنا أن يتم مسح ثلاث= كان قد وقع مسح الثلاث في الإقامة والسفر، وهو خلاف الدليل، وهذا يُشبه الصلاة الواحدة أكثر من شبهه الصلوات المتفرقة؛ لأن الصلوات لا يرتبط بعضها ببعض في الوقت ولا في الفعل، ولو جُعِلَت كالعبادات لكان القياس أن يُعطى كل واحدٍ بحسابه، فإذا مسح ثلثاً يومٍ في الحضر- فقد مسح ثلثاً مدته، فيمسح في السفر ثلثي مدته، وهي يومان وليلتان، وهذا لا يقوله أحد ولا يصح؛ لأن من شأن العبادات وأوقاتها المتعلقة بالسفر والحضر- أن يتعلّق بأحدهما لا بهما، أن تتعلّق العبادة بأحدهما لا بهما.

كذلك إذا أحدث في الحضر، ولم يمسح حتى سافر، فالمؤلف هنا يقول: "إن أحدث ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافر"، فإن قال قائل: لماذا أبحت له أن يمسح مسح مسافر، وإن كان أول العبادة في الحضر؟ نقول لأن العبادة هنا لم يفعل شيئاً منها، ولا وجبت عليه في الحضر، وإنما وجد وقت جوازها فقط، فأشبهه ما لو دخل وقت الصلاة على صبي مقيم، فبلغ في الوقت بعد سفره؛ ولأن المسح جميعه إذا وقع في السفر= تحقق في حقه جميع مشقة السفر، بخلاف ما إذا وجد بعضه، فإنما يثبت في حقه بعض المشقة، وهذا الذي استدل به شيخ الإسلام -رحمه الله- في شرح العمد.

وكذلك إذا شك في أول مدة المسح، فإنه يبني على الأصل، وهو وجوب غسل الرجلين، الأصل وجوب غسل الرجلين، وخلاف الأصل هو المسح على الخفين -رخصة-، فلو شك المسافر هل ابتداء المسح في الحضر- أو في السفر= بنى على مسح المقيم؛ لأن هذا هو اليقين، هذا هو القدر المتيقن منه، كما لو شك المقيم هل ابتداء المدة في الحضر أو في السفر.

ونقف هنا عند قول المؤلف -رحمه الله-: "ولا يمسح قلانس"، ويكون هذا في الدرس القادم، ونسأل الله عز وجل لنا ولكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نهاية الدرس السادس عشر